

أوروبا وإعادة بناء الصومال

كينور كينديكي

إعادة التوطين للاجئين وفي تقديم الدعم المالي أو اللوجستي لنظام حماية اللاجئين قد ضاع سُدي في خضم هذا الجدل.

وربما كان الانتقاد الذي يوجه إلى دور أوروبا في حماية اللاجئين ناجما عن تفسير متزمت للقانون الدولي الحالي للاجئين، الذي يتحدى بصرامة مسؤوليات الدولة عن اللاجئين. وبخلاف الواجب المشترك لتقديم اللجوء الأول، ليس هناك ما يدعو لتوقع قيام كل دولة بدور متطابق لحماية اللاجئين. وينبغي النظر في المشاركة في عبء اللاجئين في إطار «مسؤوليات مشتركة لكن مختلفة»، وهو مبدأ المساواة في القانون الدولي الذي تبنته القمة العالمية للتنمية المستدامة عام ٢٠٠٢. ويوضح هذا المفهوم أنه ليست هناك حاجة إلى أن تكون المسؤوليات التي تضطلع بها الدول متطابقة ومن الممكن أن يتسع نطاقها بصورة مفيدة لتشمل قضايا اللجوء.

وعلى أساس «المسؤوليات المشتركة ولكنها مختلفة» سيكون لدى بعض الدول استعداد لتوفير الحماية المؤقتة ولكن لن تميل هذه الدول إلى الدمج الكامل للاجئين. وتوفر دول الهجرة التقليدية مثل دول الاتحاد الأوروبي مواقع للتوطين الدائم لأولئك اللاجئين الذين لا يستطيعون الحصول على الحماية في دولة اللجوء الأول ومع ذلك فإن دولهم الأصلية لا يمكنها أن تضمن لهم العودة الآمنة. وبالإضافة إلى ذلك فإن دولاً أخرى يمكن أن تضطلع بخليط من هذه الأدوار.

وسوف تتطلب إعادة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة إعمار الصومال موارد مالية، ولوجيستية، وبشرية هائلة ليست متاحة للدول المضيفة للاجئين. ويتعين على أوروبا المشاركة في إعادة الإعمار بعد النزاع في الصومال وفي جهود إعادة اللاجئين إلى وطنهم، ليس على أساس العمليات الخيرية أو التطوعية التقديرية غير الرسمية بدرجة كبيرة ولكن كسبيل للدول الأوروبية لتقديم إسهام لنظام حماية اللاجئين يحظى بالتقدير.

متطلبات إعادة التوطين والإعمار

يتعين على المجتمع الدولي، وخاصة الاتحاد الأوروبي، انتهاز الفرصة التي توفرها هذه النافذة لتحقيق السلام من أجل:

■ مساعدة الحكومة المؤقتة على الانتقال من نيروبي إلى مقديشيو بأسرع ما يمكن.

في الوقت الذي تسير فيه الصومال بخطى متعثرة نحو السلام، هل يتعين على أوروبا المساعدة في إعادة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة الإعمار؟

أرض الصومال التي تعاني من الفقر.

بيد أنه لا يمكن تحقيق إعادة التوطين بصورة كبيرة ومتواصلة بدون برنامج رئيسي لإعادة الإعمار بعد النزاع. فيعد أكثر من عقد من الحرب والفضى وسنوات الجفاف، تعد الصومال من أفقر الدول في العالم. وبالكاد يوجد بها عاملون مدربون في مجال الصحة، ولا يتوفر لها سوى الحد الأدنى من الماء الصالح للشرب كما أن البنية الأساسية في حالة فوضى. وبها نسبة من أعلى نسب الأمية في العالم. ولا يمكن توقع عودة اللاجئين للعيش في كرامة وسلام بدون توفير مساعدة دولية كبيرة.

وعبر السنين، كانت قضية اللاجئين الصوماليين تطرح في نطاق الجدل العام المعني بالهجرة في دول الشمال. ويعتقد على نطاق واسع أن الرعايا الصوماليين الذين قد لا يكونون بالضرورة لاجئين يتخذون من كينيا وغيرها من الدول المجاورة نقاط عبور ينطلقون منها إلى أوروبا. فاللاجئون الصوماليون في المخيمات في كينيا واليمن يتوقون جميعاً إلى إعادة الاستيطان في الغرب.

اللاجئون الصوماليون وأوروبا

إن تقدير عدد الصوماليين الذين يعيشون في أوروبا محفوف بالصعوبات، ويرجع ذلك إلى العدد الكبير منهم الذي يعيش هناك بصورة سرية. وطوال ١٥ عاماً كان الصوماليون من بين رعايا عشر دول تصدر قائمة الدول التي تصدر منها طلبات اللجوء إلى الاتحاد الأوروبي. ومن ثم فإنه من الواضح أن من مصلحة الدول الأوروبية مساندة أو حتى بدء جهود إعادة الإعمار بعد النزاع. ولا ينبغي الاهتمام فقط بإعادة الصوماليين من أوروبا بل أيضاً بعودتهم من كينيا ونقاط العبور الأخرى التي ينتقلون منها إلى أوروبا.

وكان التزام أوروبا بحماية اللاجئين موضوع جدل حامي الوطيس في السياسات المحلية والدولية وكذلك في الكتابات الأكاديمية. وعلى الرغم من أنني لا أؤيد عدداً من السياسات التي تتبناها دول أوروبية بشأن اللجوء، فإن رأياً هو أن الدور المفيد للغاية الذي تقوم به الدول الأوروبية في توفير

يعتقد أن مليون صومالي فروا من بلادهم نتيجة القتال وانهيار الدولة في أعقاب الإطاحة بحكومة محمد سياد بري في عام ١٩٩١. وفي نهاية عام ٢٠٠٣ كان حوالي ٢٨٠ ألفاً من اللاجئين وطالبي اللجوء الصوماليين المسجلين رسمياً يعيشون في حوالي عشرين دولة، نصفهم في كينيا وخمسهم في اليمن. وما زال حوالي ٣٥٠ ألف صومالي نازحين داخلياً.

وانتخب البرلمان الاتحادي الصومالي المؤقت - الذي يتخذ من العاصمة الكينية نيروبي مقراً له - عبد الله يوسف أحمد رئيساً في أكتوبر عام ٢٠٠٤. وكان ذلك تتويجا لعملية مصالحة استغرقت عامين تحت رعاية هيئة التنمية الحكومية. وهناك توقعات تنسم بالحذر فيما يتعلق بتحقيق السلام الدائم لكن مازالت هناك عقبات جوهرية. فالرئيس يوسف كان من زعماء الفصائل المتحاربة كما أن علاقاته بأثيوبيا مثيرة للجدل وهناك أنباء عن حدوث انقسامات داخل حكومته. وأثارت خطط الاتحاد الأفريقي لنشر قوات حفظ سلام من كينيا، وجيبوتي وأثيوبيا رد فعل غاضباً من جانب الكثير من الصوماليين، ومن بينهم زعماء الفصائل المتحاربة والإسلاميون المتشددون. ولم تكن هناك سوى تعهدات محدودة من الدول المانحة بتقديم الدعم للعملية السلمية. ولكونها دولة غير معترف بها، هناك حظر على تقديم مساعدات ثنائية إلى «أرض الصومال»، التي أعلنت استقلالها بنفسها في الشمال والتي كانت وجهة معظم اللاجئين العائدين.

ومع ذلك، أدت هذه المحاولة الرابعة عشرة لإنهاء النزاع في الصومال إلى توحيد عشائره الأربع الرئيسية ومعظم زعماء الفصائل المتحاربة فيه. وعادت أعداد كبيرة من اللاجئين؛ حيث نفذت مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين برامج رئيسية لإعادة اللاجئين إلى أوطانهم من أثيوبيا وجيبوتي. وتستعد المفوضية لإغلاق مخيمات اللاجئين التي تديرها في أثيوبيا منذ عام ١٩٩٠ والتي كانت في ذروة النزوح ملاذاً لـ ٦٢٨ ألف لاجئ وستكتفي بالإبقاء على مخيم واحد. وقدرت أن ٧٠٠ ألف لاجئ عادوا الآن إلى

مبالغ نقدية كبيرة لبدء أي نشاط أو منح في صورة معدات. ويجب عدم الضغط عليهم للعودة قبل الوقت المناسب عن طريق أي خفض لكميات الأغذية أو إمدادات المياه لمخيمات اللاجئين.

وثمة حاجة لتسهيل قيام وفود تقصي الحقائق من كل دولة مضيقة، تضم ممثلين للاجئين من العشائر الرئيسية (من بينهم نساء) بزيارة مناطق العودة المحتملة بمجرد أن تقيم الحكومة الجديدة قاعدة لها في الصومال. وبوسع الوفود تقييم الموقف على الأرض وبحث أساليب العودة مع مجتمعاتها.

وإلى جانب دعم إعادة اللاجئين إلى وطنهم يتعين على الدول الأوروبية وغيرها من دول الشمال مواصلة قبول طلبات الاستيطان بالنسبة إلى الحالات الفردية للاجئين الصوماليين الذين يفون بمعايير التوطين، والذين يعتبرون التوطين وليس إعادة إلى الوطن هو الحل الدائم الأكثر ملاءمة لظروفهم. ومع ذلك فإنه بمجرد بدء برامج إعادة اللاجئين بصورة جماعية إلى وطنهم ينبغي وقف البرامج المعلنة مثل تلك التي تشجع التوطين الجماعي في أوروبا، وأمريكا، وأستراليا وغيرها من الدول المتقدمة. وينبغي تشجيع الدمج المحلي للاجئين الصوماليين الذين يحول تقدمهم في العمر دون عودتهم أو الذين أقاموا صلات اجتماعية أو اقتصادية قوية في دول اللجوء.

ولن تنجح عملية إعادة اللاجئين إلى وطنهم ما لم تدعمها استراتيجية متواصلة لمرحلة ما بعد النزاع. وما لم تكن هناك مساعدات دولية كبيرة، فلن يمكن تجديد طرق وموانئ الصومال وغيرها من المرافق المدمرة، وإعادة ترسيخ التعليم والخدمات الصحية، والقيام بعملية فعالة لإزالة الألغام وتسريح المسلحين وإقامة آليات لإعادة الملكية وبناء المجتمع المدني وقدرات القطاع العام.

بحاضر كينديكي في القانون الدولي
في جامعة نيروبي بكينيا. البريد الإلكتروني:
kkindiki@yahoo.co.uk

١. انظر الموقع:

World Refugee Survey 2004 : www.refugees.
org/article.aspx?id=1156
www.cisdl.org/pdf/brief_common.pdf .٢

لاجئون صوماليون في مخيم هاغاديرا في كينيا

المناطق المعنية: ومن الممكن أن يؤدي هذا إلى استعادة النظام وتمكين سلطات المناطق والسلطات المحلية في المستقبل من اكتساب الشرعية.

إعادة التوطين المتعجلة يمكن أن تكون كارثية. إن عودة اللاجئين الفورية على نطاق واسع من كينيا يمكن أن تثير نزاعات جديدة حول الحصول على الموارد الطبيعية المحدودة بالفعل في جنوب الصومال. ويتعين دعم الدول المضيفة مادياً حتى تتمكن من تنفيذ برامج لإعادة اللاجئين إلى وطنهم خلال خمسة أعوام. ويجب وضع خطط للتسليم التدريجي لمخيمات اللاجئين والمرافق الأخرى من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للحكومة المضيفة. وينبغي تقديم حوافز ملموسة للعائدين، ربما في شكل

■ الاستثمار بدرجة كبيرة في السلام وإعادة الإعمار.

■ إرسال قوات لحفظ السلام لنزع أسلحة الميليشيات وحرمان زعماء الفصائل المتحاربة من فرص إعادة التجمع وتبديد السلام.

■ ضمان تنسيق الدعم الدولي مع الحكومة الصومالية وتعزيز الملكية الوطنية لعملية السلام.

■ العمل عن كثب مع حكومات الدول المضيفة للاجئين وطالبي اللجوء الصوماليين.

■ تقديم المساعدات من خلال زعماء العشائر الذين أقرهم قادة الحركات المهيمنة في

